

وثيقة العهد الدولي: مسؤولية مشتركة بين العراق والمجتمع الدولي



جاء مؤتمر العهد الدولي الذي عقد في منتجع شرم الشيخ في مصر في 3 أيار (مايو)، وبحضور ممثلين لما يزيد على 60 دولة تلبية للمبادرة التي أطلقتها الأمم المتحدة والبنك الدولي وحكومة العراق، التي تهدف إلى إيجاد إطار يسمح بإعادة إعمار العراق وتطوير اقتصاده وتكامله مع الاقتصادات الإقليمية والدولية وتحسين إدارة الدولة والمجتمع. وعقد المؤتمر الدولي.

وكانت لكلمة رئيس الوزراء العراقي، نوري المالكي، الافتتاحية وقعا كبيرا على الحضور، حيث أكد عزم حكومته على إنهاء الفساد المالي والإداري وتحقيق المصالحة الوطنية وحل المليشيات والسعي الجاد من أجل بناء جيش وطني قوي. كما وطالب المالكي بدعم سياسي ومالي وتقني يعين العراق على مواجهة التحديات التي تواجهها الدولة والشعب وخاصة في المجالين الأمني والاقتصادي.

العراق، إضافة إلى مختلف أشكال الدعم والمساعدة المالية التي يتحتم على المجتمع الدولي القيام بها بما في ذلك الإعفاء من الديون، والدعم الفني والإداري التي تحتاجها الحكومة العراقية في طريقها لحمل العراق على مسيرة الإعمار وتطوير اقتصاده وتكامله مع الاقتصادات الإقليمية والدولية. وتتمثل أهم المواضيع التي تتحمل مسؤوليتها الحكومة العراقية من جهة وعلى المجتمع الدولي بالآتي:

وطالب العراق على لسان المالكي المجتمع الدولي إسقاط ديون العراق التي كانت قد وضعت على كاهل الشعب العراقي بسبب الحروب والنزعة العدائية التي كان ينتهجها النظام البائد. وطالب المالكي الدول الصديقة ودول الجوار العراقي بمساندة العراق على أتمام وتوطيد العملية السياسية والديمقراطية، ومساعدته في الحرب ضد الإرهاب والخروج من الأزمة والشروع في بناء نفسه دولة قوية ومستقلة.

وتلقى العراق في هذا المؤتمر دعماً سياسياً واقتصادياً كبيراً لا سيما الدعم الكبير الذي حظت به حكومة المالكي لما تواجهه من عقبات سياسية واقتصادية كبيرة، وما يعانيه الشعب العراقي من إرهاب وعنف. وجاء ذلك من خلال إطلاق «وثيقة العهد الدولي للعراق»، وهي خطة خماسية تهدف إلى إحلال الاستقرار السياسي والاقتصادي في هذا البلد الذي عانى ولا يزال من كوارث الحروب والإرهاب بأبشع صورته.

وتشكل وثيقة العهد الدولي للعراق خارطة طريق للسنوات الخمس المقبلة تهدف إلى مساعدة العراق على تحقيق أهدافه البعيدة المدى بالازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي والأمن الدائم. كما وستتحمل الحكومة العراقية مسؤولية نقل الوثيقة إلى أرض الواقع جنبا إلى جنب مع المساندة والدعم الفني والسياسي من المجتمع الدولي. وتتضمن الوثيقة سلسلة من الإجراءات التي يتوجب على الحكومة العراقية الإلتزام بها والتي ستمهد الطريق لإجراء انتخابات محلية تسع المجال أمام الشرائح التي لم تشترك بالعملية السياسية من العودة للحياة العامة، وإرساء قوانين للتقاسم العادل لعائدات النفط بين مختلف شرائح المجتمع العراقي بعد أن كانت مقتصرة على النخبة الحاكمة والموالين لها في النظام البائد. وتهدف الوثيقة أيضا لبناء قوات أمنية وعسكرية عراقية تدبّن بالولاء للوطن وحده مع الأخذ بنظر الاعتبار مراعاة حقوق الإنسان، ومحاربة الفساد وإرساء قاعدة لاعتماد الشفافية والمحاسبة الوطنية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تتضمن الوثيقة سلسلة من الإجراءات التي يجب أن تقوم بها الحكومة العراقية من أجل تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في

- نبذ العنف ضد الدولة والشعب العراقي.
- احترام حقوق الإنسان والحريات العامة.
- إقامة دولة موحدة فيدرالية وديمقراطية.
- المصالحة بين الجماعات المختلفة في العراق، وضمان تقاسم عادل للثروات، والتعاون مع دول الجوار.
- معالجة مسألة المليشيات مع التركيز على الوسائل السياسية والاقتصادية اللازمة لذلك.
- الاستمرار في محاربة الإرهاب واحترام حقوق الإنسان ومحاكمة منتهكيها محاكمة عادلة بغض النظر عن انتماءاتهم.
- السعي إلى حل سلمي وعادل لقضية كركوك يأخذ في الاعتبار آراء جميع سكانها والتنوع السكاني الذي تتمتع به هذه المدينة.
- ضمان حرية الصحافة وتنمية المجتمع المدني وبناء مؤسسات الدولة على أسس الاحترافية والشفافية والمسؤولية.
- ضمان تبني القوانين والتشريعات المقررة في الدستور بما فيها مراجعة الدستور طبقا لتوافق عراقي وإطار زمني محدد.
- التفاهم مع دول الجوار، وأن يلتزم العراق بعدم السماح باستخدام أراضيه أو موارده للتأثير على مصالحها، كما للعراق الحق الكامل بالدفاع عن أراضيه وعدم السماح بالتدخل في شؤونه الداخلية.
- السعي نحو تحويل مقررات اجتماع وزراء داخلية دول الجوار الأخير إلى برامج فعلية لمكافحة الإرهاب والتسلل وضبط الحدود.

صندوق النقد الدولي: صورة إيجابية بشأن اقتصاد الدول العربية



وفي السياق ذاته، يتوقع الصندوق أن تتراجع أيضا المديونية العامة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2007 إلى نحو نسبة 35% من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة، أو ما يساوي 564 مليار دولار بعد ان كانت في العام الماضي تشكل نسبة 40.3%. وعلى صعيد أداء الدول العربية، توقع الصندوق أن يحقق كل العراق والسودان أعلى معدلات نمو اقتصادي في المنطقة ستصل إلى 10.4% ونسبة 11.1% على التوالي، بينما سيسجل كل لبنان وموريتانيا واليمن أدنى معدلات ستصل إلى 1% ونسبة 1.9% ونسبة 2.6% على التوالي.

ورغم هذه التطورات إلا أن الصندوق حذر دول المنطقة من ارتفاع معدلات التضخم، تدفعه سرعة نمو الطلب وقوة تدفقات الاستثمارات الأجنبية. ونظرا للسياسة النقدية التي يغلب عليها الطابع التوسعي في العديد من البلدان، يُتوقع أن يصل معدل التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى نسبة 9.1% العام الحالي صعودا من نسبة 6.9% عام 2006. ويتوقع صندوق النقد أن يرتفع معدل التضخم في السعودية إلى نسبة 2.8% عام 2007، مقارنة بنسبة 2.3% في عام 2006، إلا أنه يبقى الأقل في الخليج. كما ويتوقع الصندوق أن تصدر دول الخليج اصدار صكوك إسلامية بقيمة 50 مليار دولار على مدى 2-3 السنوات المقبلة، وذلك من أجل تمويل مشاريع في البنية التحتية.

ومن جانب آخر، لاحظ التقرير أن الأفق البالغة الإيجابية بوجه عام ليست بمنأى عن بعض المخاطر المحيطة، ومن التطورات العالمية ذات التأثير السلبي المحتمل في إمكانية تباطؤ النمو العالمي، بينما يبقى خطر الصراعات الإقليمية المتصاعدة يشكل تهديدا دائما لدول المنطقة. كما ويضع صندوق النقد في الصورة إمكانية أن يلحق الضرر ببلدان المنطقة أيضا إذا ما حدث انخفاض حاد في أسعار النفط، وإن كان ارتفاع الأسعار هو الكفة الأرجح في ميزان مخاطر سوق النفط. ويتمثل التحدي الاقتصادي الآخر في السياسات الحكومية الهادفة إلى الحفاظ على مستوى النمو أو تسريع وتيرته، خصوصا السياسات التي تهدف تحقيق تقدم ملموس في الحدّ وخفض معدلات الفقر.

أفاد تقرير حديث صدر عن صندوق النقد الدولي تحت عنوان «أفاق الاقتصاد الإقليمي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى»، أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستواصل الأفق الاقتصادية الإيجابية على المدى القريب، لكن التقرير أكد على ضرورة تعزيز السياسات الحالية لدعم النمو وتخفيض البطالة. وكشف تقرير صندوق النقد الدولي، أن الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سيرتفع إلى 1.598 تريليون دولار مع نهاية العام الحالي مقارنة بنحو 1.477 تريليون دولار في العام الماضي. وعلى الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة سيرتفع هذا العام إلا أنه من المتوقع أن يتباطأ متوسط النمو الاقتصادي بشكل طفيف ليصل إلى 5.5% منخفضا من نسبة 5.7% في عام 2006. وعلى المستوى العالمي سيصل معدل النمو إلى 4.9% في العام الحالي بعد ان بلغ 5.4% في العام الماضي.

وتوقع التقرير أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى 749.7 مليار دولار هذا العام من 718 مليار دولار في عام 2006، ويشكل تقريبا نصف ناتج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأوضح التقرير ان الاقتصاد السعودي هو الأكبر في المنطقة. ومن المنتظر أن يسجل اقتصاد المملكة معدلات نمو جيدة ستصل إلى نسبة 4.8% ليلعب مع نهاية العام الحالي إلى 354.9 مليار دولار، بعد أن وصل معدل النمو الاقتصادي في العام الماضي إلى نسبة 4.6% حيث وصل إلى 348.6 مليار دولار.

ومن المظاهر الإيجابية التي أشار لها التقرير استمرار تراجع معدل المديونية العامة للمملكة العربية السعودية، حيث يتوقع صندوق النقد ان ينخفض معدل الدين العام للمملكة عام 2007 إلى نسبة 21.1% من إجمالي الناتج المحلي أو ما يساوي 74 مليار دولار، مقارنة بنسبة 28% في العام الماضي أو ما يساوي 97 مليارا، وهو ما يعني في المحصلة ان الحكومة السعودية تمكنت من التخلص من 23 مليار دولار من ديونها.

